مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (2)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (2) 2014

واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية

الدكتور محمود فهمي الكردي*
محمود فاضل عديرة**

(تاريخ الإيداع 8 / 1 / 2014. قبل للنشر في 2 / 4 / 2014)

□ ملخّص □

شهدت سورية، كغيرها من دول العالم النامي، تطور الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في أوضاع النساء، حيث أدت تلك التحولات إلى نشوء أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، فقد شهدت حياة النساء تطوراً ملحوظاً في المجالات كافة، منذ العام 1970 بدأت قضايا تمكين المرأة وتطويرها تحتل المرتبة الأولى في أجندة الحكومة السورية وكأولوية من أولويات التنمية. ونتيجة للاهتمام الكبير والمتزايد من قبل الحكومة السورية بقضية تمكين المرأة، وزيادة انخراط المرأة السورية في جميع مجالات الحياة العامة، سيقوم هذا البحث بالكشف عن واقع تمكين المرأة السورية سياسياً واقتصادياً وصحياً. ويهدف هذا البحث إلى مقاربة واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، كما ويهدف إلى الكشف عن مجالات التمكين (السياسي، الاقتصادي، الصحي) للمرأة في الجمهورية العربية السورية. وتوصل البحث الحالي إلى نتائج عدّة منها: أنّ انخراط المرأة في قوة العمل مرتبط بدورها التقليدي أي في الأعمال الزراعية والخدمية، كما أنّ المرأة السورية تمكّنت من الوصول إلى أعلى المناصب في الدولة فقد شغلت منصب نائب رئيس الجمهورية، غير أنّ مساهمتها في الحكومة والمجالس المحلية منخفضة، بينما شهد المستوى الصحي للمرأة السورية تطوراً كبيراً ورعاية أوسع فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات والأطفال وارتفعت نسبة الإناث اللاتي ولدن تحت إشراف متخصصين.

الكلمات المفتاحية: التمكين، مجالات التمكين، واقع تمكين المرأة السوريّة.

* **أستاذ علم الاجتماع – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة القاهرة.**
** **طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب –جامعة القاهرة.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (2)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (2) 2014

The Reality of Women's Empowerment in the Syrian Arab Republic

Dr. Mahmoud Fahmy Al Kurdy*
Mahmoud Fadel Adira**

(Received 8 / 1 / 2014. Accepted 2 / 4 / 2014)

□ ABSTRACT □

Like many other countries in the developing world, Syria has witnessed several political, economical, and social changes which have affected the status of women. These changes led to the emergence of new patterns of social relations related to women, and women's lives have remarkably improved in all fields. Since 1970, women's empowerment issues started to rank high in the Syrian government's agenda and as a development priority. The large and growing interest by the Syrian government towards issues of women empowerment as well as the increased involvement of Syrian women in all spheres of public life (politics, economics, and health) merit some analysis.

This paper seeks to identify the reality of women's empowerment in the Syrian Arab Republic, and tries to detect areas of enabling (political, economic, and health) of women in Syria. This research comes up with several interesting results: the involvement of women in labor forces is linked to their traditional role in agricultural and service sectors. Moreover, the Syrian woman has managed to reach higher jobs in the state as for example the position of vice president; nevertheless, her contribution to government and local councils remained low. Health care level of the Syrian woman has also witnessed major progress, where mothers' and children's death percentage has dramatically decreased and the number of females who give birth under supervision of specialists has multiplied.

Keywords: Empowerment, Field of empowerment, Reality of women's empowerment in Syria.

* **Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, Cairo, Egypt.**
** **Postgraduate Student (Ph.D.), Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, Cairo, Egypt.**

مقدّمة:

إنّ قضيّة تمكين المرأة هي قضية اجتماعية اقتصادية، ولا يمكن بحث هذه القضية بعيداً عن قضايا المجتمع، إذ إن دراسة قضية المرأة بشكلها الصحيح يجب النظر إليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ولا يجوز ربط هذه القضية باضطهاد الرجل للمرأة فقط، لأن المجتمع العربي يعيش نفسه في حالة اضطهاد جراء التخلف. إن قضية المرأة هي أبعد من كونها قضية رجل وامرأة، إنها قضية اجتماعية لمجتمع ما، وهي مرتبطة بزمان ومكان معينين لأنها وليدة ظروف تاريخية ومكونات اجتماعية خاصة بكل مجتمع. فقضية المرأة في البلدان المتطورة هي مطروحة في تلك البلدان ولكنها مختلفة عن قضية المرأة في مناطق أخرى من العالم، ومنها البلدان العربية .فعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية أقرت تشريعات وقوانين تساوي بين الرجل والمرأة، لكن هذه المساواة لم تتحقق على أرض الواقع[1].

لا يمكن اعتبار قضية المرأة قضية خاصة بل هي قضية مجتمعية تتصل بمستوى التقدم الاجتماعي الكائن، تتأثر به وتؤثر فيه في علاقة جدلية مميزة. كما أن المسالة ليست مجرد مساواة قانونية شكلية، مثل منحها حرية التعليم والعمل، لأن المشكلة هي وعي المرأة بإنسانيتها. وإذا كانت القضية الأساسية في الوقت الحالي التنمية والتمكين، فإن التنمية لا تعني تطوير المستوى المادي فقط، بل تعني بنفس الوقت تحرير الإنسان ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإنسان المقصود هنا هو (الرجل والمرأة). فالوعي بإنسانية المرأة من قبل كل من الرجل والمرأة معاً[2].

لقد اكتسبت قضية تمكين المرأة زخماً كبيراً في العقود الأخيرة، بعد جهود هائلة من قبل النساء في جميع أنحاء العالم في الكفاح من أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في صياغة سياسات التنمية. إن مشاركة الأمم المتحدة في قضايا المرأة من خلال تنظيم المؤتمرات الدولية وتبني قرار مناهضة التمييز بين الجنسين ولدت تغيراً واضحاً في خطاب النوع الاجتماعي، مما ساهم في تعزيز تمكين المرأة[3].

أهمية البحث وأهدافه:

لقد أصبحت قضية النهوض بأوضاع المرأة، بهدف تمكينها من أداء دورها الفاعل بوصفها شريكاً كاملاً في تنمية المجتمع وتقدمه، من أهم أولويات الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية. لذا فقد بذلت معظم الدول جهوداً للاهتمام بقضايا المرأة، وتسليط الضوء على ضرورة تحسين أوضاعها، وإزالة العقبات التي تعوق تقدمها ومشاركتها في المجتمع[4].

شهدت سورية، كغيرها من دول العالم النامي، تطور الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في أوضاع النساء، حيث أدت تلك التحولات إلى نشوء أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، فقد شهدت حياة النساء تطوراً ملحوظاً في المجالات كافة، منذ العام 1970 بدأت قضايا تمكين المرأة وتطويرها تحتل

---

[1] – صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص657.

[2] – نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، 2006، ص10.

[3]– Women's Control Over Economic Resources and Access to Financial Resources, Arab and evelopment Series, Number 36, United Nation, New York, 2009, p1.

[4]– إيمان الحسين، السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+ الرابع، 2011، ص415.

المرتبة الأولى في أجندة الحكومة السورية وكأولوية من أولويات التنمية، وتبلورت تلك الأولوية بالتزام الحكومة الملموس ببنود المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام 1995 والذي دعا إلى تعزيز أوضاع النساء وإزالة جميع العراقيل التي تعوق النساء من مشاركتهن بشكل فعال في كل مناحي الحياة وتطبيق مبادئ المساواة والعدالة بين الجنسين من أجل تحقيق التنمية المستدامة[5]، كما وكفل دستور الجمهورية العربية السورية للمرأة حقوقها، فقد جاء في المادة 23 من الدستور: "توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع"[6].

ونتيجة للاهتمام الكبير والمتزايد من قبل الحكومة السورية بقضية تمكين المرأة، وزيادة انخراط المرأة السورية في جميع مجالات الحياة العامة، سيقوم هذا البحث بالكشف عن واقع تمكين المرأة السورية سياسياً واقتصادياً وصحياً.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث فهو يهدف إلى التعرف إلى واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، كما ويهدف إلى الكشف عن مجالات التمكين (السياسي، الاقتصادي، الصحي) للمرأة في الجمهورية العربية السورية.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخراج البيانات اللازمة وتحليلها من التعداد العام للسكان والمساكن للعام 2004 الذي قام به المكتب المركزي للاحصاء، وحالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، والمجموعة الإحصائية للعام 2010 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، والتقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية 2010 الصادر عن هيئة تخطيط الدولة.

تساؤلات البحث:

يسعى البحث للإجابة عن تساؤل رئيس هو:

ما هو واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية؟

ويتفرّع عنه التّساؤلات الآتية:

1- ما هو مستوى التمكين الاقتصادي الذي حققته المرأة في الجمهورية العربية السورية؟

2- ما هو حجم مشاركة المرأة السورية في الحياة السياسية؟

3- ما هومدى تمكين المرأة السورية صحياً؟

الدراسات السابقة:

يمكننا تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمكين المرأة إلى محورين أساسيين هما:

1- المحور الأول: الدراسات التي ركزت على واقع تمكين المرأة بأشكاله المختلفة.

2- المحور الثاني: الدراسات التي ركزت على العوامل المؤثرة في التّمكين.

[5] – سميرة صبح، دور المرأة في الزراعة وقضايا تمايز الجنسين في سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، نيسان، 2003، ص3.

[6]– دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

1- المحور الأول: الدّراسات التي ركّزت على واقع تمكين المرأة بأشكاله المختلفة:

تناولت العديد من الدّراسات موضوع واقع تمكين المرأة، ومن تلك الدراسات دراسة "عائشة بنت عبد الله الفارسية" عن واقع التمكين الوظيفي للمرأة العمانية في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان[7]، ودراسة الباحث "يوسف بن نيرة" عن التمكين السياسي للمرأة، وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي[8]، ودراسة الباحثين "بسام العمري وعبد الحميد حسن" عن تمكين المرأة العمانية في إدارة الأسرة[9].

نقاط الاتفاق والاختلاف بين مجموعة دراسات المحور الأول:

1- من حيث الاهتمام والتركيز: ركزت دراسات المحور على واقع تمكين المرأة، غير أنها اختلفت في مجال التمكين الذي تناولته (سياسي، وظيفي، أسري).

2- من حيث الأهداف: هدفت دراسات هذا المحور إلى معرفة واقع تمكين المرأة في إدارة أسرتها من خلال تحليل توصيات المؤتمرات والمنتديات الفكرية العربية والتقارير الوطنية مثل دراسة الباحثين "بسام العمري وعبد الحميد حسن"، والتعرف إلى واقع التمكين الوظيفي للمرأة وذلك من وجهة نظر النساء العاملات في المراكز القيادية الوسطى مثل دراسة الباحثة "عائشة بنت عبد الله الفارسية"، ورصد واقع المرأة العربية وتحليله كما تناولتها تقارير التنمية الإنسانية مثل دراسة الباحث "يوسف بن نيرة".

3- من حيث منهجية البحث: بعض دراسات هذا المحور اعتمدت على التقارير والمؤتمرات مثل دراسة كل من الباحثين (بسام العمري وعبد الحميد حسن، يوسف بن نيرة)، أما دراسة الباحثة "عائشة بنت عبد الله الفارسية" فقد اعتمدت على المسح الاجتماعي.

4- من حيث النتائج: أجمعت دراسات هذا المحور على أهمية تمكين المرأة، وأنه على الرغم من الاهتمام المتزايد الذي شهده تمكين المرأة إلا أن هناك عوامل عدة تحد من مسيرة تمكين المرأة منها (القيم والتقاليد والأعراف الضارة بالمرأة، والأمية ...إلخ).

2- المحور الثاني: الدّراسات التي ركّزت على العوامل المؤثّرة في التّمكين:

الدّراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة في تمكين المرأة متعدّدة، ومنها دراسة الباحثة "أمل الخاروف" عن دور وزارة التربية والتعليم في تمكين المرأة[10]، ودراسة الباحث "Wendell Seaborne" عن العلاقة بين نمط

---

[7]- عائشة بنت عبد الله الفارسية، واقع التمكين الوظيفي للمرأة العمانية في وزارة التربية والتعليم، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2008.

[8]- يوسف بن نيرة، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010.

[9]- بسام العمري وعبد الحميد حسن، تمكين المرأة العمانية في إدارة الأسرة، ورقة بحثية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، مايو، 2009.

[10]- أمل الخاروف، دور وزارة التربية والتعليم في تمكين المرأة، كتاب الأبحاث والدراسات المقدمة للمؤتمر الدولي للمرأة حول العلوم والتنمية، عدن، فبراير، 2006.

القيادة والتمكين[11]، ودراسة الباحثة "Elisia Losindilo" عن العوامل التي تعوق مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تنزانيا[12].

نقاط الاتفاق والاختلاف بين مجموعة دراسات المحور الثاني:

1- من حيث الاهتمام والتركيز: ركزت دراسات هذا المحور على العوامل المؤثرة في التمكين، مع اختلاف العوامل التي اهتمت بها كل دراسة.

2- من حيث الأهداف: هدفت دراسات هذا المحور إلى التعرف إلى العوامل التي تعوق مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل دراسة الباحثة "Elisia Losindilo"، والتعرف إلى دور وزارة التربية والتعليم في تمكين المرأة مثل دراسة الباحثة "أمل الخاروف"، والتعرف إلى دور نمط القيادة في التمكين مثل دراسة الباحث "Wendell Seaborne".

3- من حيث منهجية البحث: بعض دراسات هذا المحور اعتمدت على الإحصاءات الرسمية والمسوح الديموغرافية والصحية مثل دراسة كل من الباحثين (Elisia Losindilo، أمل الخاروف)، أما دراسة الباحث "Wendell Seaborne" فقد اعتمدت على المسح الاجتماعي.

4- من حيث النتائج: أجمعت دراسات هذا المحور على أن هناك عوامل عدة تؤثر في قضية التمكين مثل (مكان الإقامة، الفئة العمرية، الدين، التعليم، القدرة على اتخاذ القرار، والتمثيل الفعلي للمرأة في مراكز صنع القرار..إلخ) ، كما أجمعت دراسات هذا المحور أنّ هناك مزيداً من المساواة بين الجنسين.

نقاط الاتفاق والاختلاف بين دراسات المحورين:

1- من حيث الاهتمام والتركيز: دراسات المحور الأول ركزت على واقع تمكين المرأة بأشكاله المختلفة مع قليل من الاهتمام بالعوامل المؤثرة بالتمكين، أمّا دراسات المحور الثّاني فقد ركّزت على العوامل المؤثّرة على التّمكين مع قليل من الاهتمام بالواقع الفعليّ لتمكين المرأة.

2- من حيث الأهداف: دراسات المحور الأول حاولت الكشف عن الواقع الفعلي لتمكين المرأة بأشكاله كافة ، أما دراسات المحور الثاني فحاولت الكشف عن العوامل المختلفة المؤثرة في قضية التمكين.

3- من حيث منهجية البحث: بعض دراسات المحورين اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة كل من الباحثين (بسام العمري وعبد الحميد حسن، عائشة بنت عبد الله الفارسية، Wendell Seaborne، Elisia Losindilo)، وبعضها اعتمد على المنهج المقارن مثل دراسة الباحثة (أمل الخاروف)، بينما اعتمدت دراسة الباحث (يوسف بن نيرة) على مجموعة من المناهج البحثية مثل المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون.

4- من حيث النتائج: أجمعت دراسات المحورين على أهمية تمكين المرأة وضرورة إزالة المعوقات التي تحد من تمكينها بشكل فعلي.

---

[11] – Wendell Seaborne, An Examination of The Relationship Between Leadership Style and Empowerment, PhD Dissertation, Regent University, Michigan, USA, 2003.

[12]– Elisia Losindilo and Others, Some Factors That Hinder Women Participation in Social, Political and Economic Activities in Tanzania, Social Sciences Journal, Volume 2010, March, 2010.

نقاط الاتفاق والاختلاف بين البحث الحالي والدّراسات السّابقة بمحوريها:

سوف يعمل البحث الحاليّ على إكمال ما قامت به الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع تمكين المرأة، وذلك بالتركيز على النقاط التي لم تحظ باهتمام كاف، أو تلك التي أغفلتها الدراسات السابقة مع الاستفادة من النقاط التي حظيت بأهمية كافية في تلك الدراسات:

1- ركزت دراسة الباحثة "Elisia Losindilo" العوامل التي تعوق مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة دون التعرض إلى العوامل الأخرى التي من شأنها أن تحفز وتساهم في تمكين المرأة.

2- دراسة كل من الباحثين (بسام العمري وعبد الحميد حسن، عائشة بنت عبد الله الفارسية، يوسف بن نيرة) ركزت على شكل واحد من أشكال التمكين، مثل التمكين الوظيفي في دراسة الباحثة "عائشة" والتمكين الأسري في دراسة الباحثين (بسام وعبد الحميد) والتمكين السياسي في دراسة الباحث "يوسف".

3- ركزت دراسة كل من الباحثين (Wendell Seaborne، أمل الخاروف) على دور الجانب الرسمي والقيادي في تحقيق التمكين، وأهملت دور العوامل الاجتماعية والثقافية التي تلعب دوراً مهماً في تمكين المرأة.

سيعمل البحث الحالي على الاستفادة من النقاط والأفكار التي لاقت اهتماماً ودراسة كافية في الدراسات السابقة، والتي يمكن أن تسهم في إغناء موضوع البحث الحالي مثل:

1- دراسة الباحث "يوسف بن نيرة" أعطت أهمية للإنجازات التي تم تحقيقها في تمكين المرأة العربية سياسياً.

2- دراسة الباحثة " أمل الخاروف" ركزت على أهمية المساواة بين الجنسين في التعليم ومراكز صنع القرار.

3- دراسة الباحث "Wendell Seaborne" أكدت على أهمية المستوى التعليمي والمعرفة في القدرة على اتخاذ القرار وبالتالي التمكين.

4- دراسة الباحثة "عائشة بنت عبد الله الفارسية" ركزت على دور المرأة في المستويات الإدارية وإعطائها الفرصة لشغل المناصب الإدارية العليا.

5- دراسة الباحثين (بسام العمري وعبد الحميد حسن) أكدت على أهمية إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تمكين المرأة.

6- دراسة الباحثة "Elisia Losindilo" أكدت على دور مكان الإقامة في حجم مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تناولت الدراسات السابقة موضوع التمكين من جانب العوامل المؤثرة فيه أو من جانب شكل واحد من أشكال التمكين، بينما البحث الحالي سيتناول واقع التمكين الاقتصادي والسياسي والصحي للمرأة في الجمهورية العربية السورية.

مفهوم التّمكين:

مصطلح التّمكين من المصطلحات الحديثة التي طرحتها عملية التنمية في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي، كما أنها مكون أساسي لعملية التنمية لأنها تقوم على أساس إتاحة الفرصة للآخرين في زيادة قدراتهم الفردية والجماعية وتقديم أفضل ما لديهم في مجال المشاركة بالمعلومات والقرارات والمهام الإدارية من خلال إزالة جميع العقبات التي تحول دون سيطرة الفرد على حياته المتمثلة في امتلاك المعرفة، وامتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز[13].

[13]- مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للشباب في سورية "التمكين الاقتصادي للشباب في سورية"، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق 2010، ص11.

يعزى مفهوم التمكين (Empowerment) حسب "الموسوعة الحرة" إلى زيادة قوة الأفراد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو غالباً ما يعني أن الشخص المتمكن يطور الثقة في قدراته. وضع التعريف عدة مكونات للتمكين فهناك الاجتماعي والإداري والاقتصادي وتطوير الذات والتمكين في علوم السوق[14]. وقد أصبح مفهوم التمكين يستخدم على نطاق واسع في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في مجموعة متنوعة وواسعة من التخصصات، مثل علم النفس الاجتماعي، والإدارة، والنظرية السياسية، والعمل الاجتماعي، والتربية، ودراسات المرأة، وعلم الاجتماع[15].

ويقوم مفهوم التمكين على امتلاك الفرد للقوّة كي يصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى امتلاكه القدرة على إحداث تغييرٍ في الآخر الذي قد يكون فرداً أو جماعةً أو مجتمعاً بأكمله. من هنا فإن مفهوم التمكين يفترض تنمية الذات المشاركة، وتطوير قدراتها وإمكانياتها وفعاليتها ووجودها. لهذا فإن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر. أما مقياسه على مستوى مفهومي فإنه يرتبط بثلاثة مناح أساسية هي المشاركة السياسية للمرأة، المشاركة الاقتصادية، السيطرة على الموارد الاقتصادية[16].

كما يعرف التمكين على أنه قدرة الشخص على اتخاذ خيارات وقرارات فعالة، ومن ثمّ القدرة على تحويل تلك القدرة إلى نتائج وإجراءات فعليّة وعمليّة. ويتأثر مدى قدرة الشخص على تحقيق ذلك بعدة عوامل وهي: القوة الشخصية (القدرة على تحديد الخيار المطلوب)، وهيكل أو بناء الفرص (السياق المؤسسي الذي يتم فيه الاختيار). وتستخدم الأصول كمؤشر على القدرة أو القوة الشخصية، وقد تكون هذه الأصول نفسية وإعلامية ومادية واجتماعية ومالية أو إنسانية. أما قياس هيكل أو بناء الفرص فيتم من خلال وجود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أو عملها ، بما في ذلك القوانين والأطر التنظيمية، والمعايير التي تحكم السلوك. ويتم قياس درجة التمكين من خلال وجود الخيارات واستخدام الخيارات، وتحقيق تلك الخيارات[17].

ويُقصد بالتمكين أيضاً قدرة الأشخاص، نساءً ورجالاً، على امتلاك ناصية أمور حياتهم: وضع التخطيط لأنشطتهم الخاصة، واكتساب المهارات أو الحصول على اعتراف بما يملكونه من مهارات ومعارف، ورفع مستوى ثقتهم في ذواتهم، وحل المشكلات، وتنمية قدرتهم بالاعتماد على الذات. والتمكين يشمل كلاً من الخطوات العملية وما يتبعها من نتائج[18].

إن التمكين هو العملية التي يتمكن من خلالها الذين همشوا من الحصول على السلطة أو القوة، ولا سيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاستراتيجية في حياتهم. والتمكين بالنسبة للنساء أن تكون لديهن القدرة على اختيار شريك الزواج، وتأمين لقمة العيش، والرغبة في إنجاب الأطفال أو عدم الإنجاب. والتمكين يتطلب ثلاثة أبعاد أساسية

---

[14]– رائدة أيوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كلمنس، قسم العلوم الاجتماعية، 2010، ص120.

[15]– Mann Hur, Empowerment In Terms Of Theoretical Perspectives, Journal Of Community Psychology, Vol 34, No.5, 2006, p524.

[16]– التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، أيلول، 2005، ص43.

[17]– Ruth Alsop And Nina Heinsohn, Measuring Empowerment In Practice; Structuring Analysis and Framing Indicators, World Bank Policy Research, Working Paper, 2005, p5.

[18]– Women's Empowerment Principles– Equality Means Business, United Nation: Global Compact, 2011, p13.

ومترابطة وهي: الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، والقدرة على استخدام هذه الموارد في إحداث فرص جديدة، والإنجازات بمعنى تحقيق النتائج الاجتماعية المرجوة[19].

إن عملية التمكين ليست ثابتة بل هي مستمرة، فالتنمية تنطوي على العديد من التغيرات التي يصبح الفرد أو الجماعة من خلالها قادرين على التصرف للسيطرة والتحكم بحياتهم والمشاركة في المجتمع. فالتمكين هو عملية من الفكر والعمل على حد سواء، وهو دينامية متطورة باستمرار، لذلك فإن مكونات التمكين ومقوماته تختلف باختلاف المكان والزمان، فهي تتطور لكي تستطيع التعامل مع كل شي جديد[20].

هناك ثلاث قضايا أساسية تتعلق بمفهوم التمكين، القضية الأولى، إن التمكين متعدد الأبعاد، حيث إن له أبعاداً سوسيولوجية ونفسية واقتصادية وسياسية...إلخ. أما القضية الثانية، إن التمكين يحدث أيضاً على مختلف المستويات، مثل الفرد أو الجماعة، والمجتمع. والقضية الثالثة، أن التمكين، بحكم تعريفه، هو عملية اجتماعية لأنه يحدث بالنسبة للآخرين[21].

مجالات تمكين المرأة:

إن التمكين يتخذ أشكال عدة منها الاقتصادي والسياسي والصحي والاجتماعي والثقافي والإداري....إلخ، وسنتناول أهم أشكال تمكين المرأة في كل من المجالات الاقتصادية والسياسية والصحية:

أ- التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي للمرأة هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، والنمو لصالح الفقراء، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من العوامل المحفزة لمضاعفة جهود التنمية، فالاستثمار في المساواة بين الجنسين يحقق عوائد أعلى من جميع عوائد استثمارات التنمية. فالتمكين الاقتصادي هو قدرة النساء والرجال على المشاركة والإسهام في تحقيق النمو والاستفادة منه، واحترام كرامتهم وجعلهم قادرين على التفاوض من أجل توزيع أكثر عدلاً لمنافع النمو. فالتمكين الاقتصادي يزيد من فرص حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والفرص بما في ذلك الخدمات المالية والوظائف والممتلكات والأصول الإنتاجية الأخرى، وتطوير المهارات[22].

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يعد في الأساس حقاً من حقوق الإنسان، ومن قضايا العدالة الاجتماعية، كما أنه مهم للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فالتمكين الاقتصادي للمرأة يسهم في الحد من الفقر، خاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض، فالتمكين أمر حيوي لبقاء الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، يسهل التمكين الاقتصادي للمرأة تحقيق أهداف أخرى في السياسة العامة، مثل النمو الاقتصادي، وتحسين التنمية البشرية والحد من العنف[23].

إن المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها من الأمور الأساسية لتعزيز حقوق المرأة، وتمكين المرأة من السيطرة على حياتهم والتأثير في المجتمع، وفي بناء مجتمعات عادلة ومنصفة. فغالباً ما تواجه النساء التمييز، وعدم المساواة

---

[19]- Naila Kabeer, Resources, Agency, Achievements; Reflections on Measurement Of Women's Empowerment, Development and change, Vol 30, July, 1999, p435.

[20]- Mann Hur, Op, cit, p535.

[21]- Ibid, p524.

[22]- Poverty Reduction and Pro-Poor Growth: The Role Of Empowerment, OECD, 2012, p3.

[23]- Annika Tornqvist and Catharina Schmitz, Women's Economic Empowerment; Scope For Sida's Engagement, Sida Working Paper, December, 2009, p5.

بين الجنسين ما زالت مستمرة، حيث إن بعض النساء تواجه أشكالاً متعددة من التمييز والاستبعاد بسبب عوامل تعود إلى النوع الاجتماعي والطائفة والعرق...إلخ[24].

كما أن المشاركة الاقتصادية للمرأة توضح مدى انخراط المرأة في العمل، ووقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل في مختلف المجالات الاقتصادية، لا سيما المرأة الواعية والمثقفة والقادرة على تحمل أعباء العمل. إن دخول المرأة إلى الاقتصاد لا يعني أنها ستأخذ فرص عمل الرجل، وإنما يفتح فرصاً أمام النساء للعمل، ويؤدي إلى التفعيل الإيجابي لنصف المجتمع عن طريق إيجاد قنوات جديدة لهذه الطاقات الإنتاجية الكبيرة، مما يساهم في تعزيز النمو المحقق[25].

يشمل التمكين الاقتصادي للمرأة توفير الفرص الاقتصادية (مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل)، والوضع القانوني والحقوقي (على سبيل المثال تحسين حقوق المرأة في الملكية والميراث وملكية وحرية التصرف بالأرض)، والتعبير والدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية (تطوير آليات لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار)[26].

إن تمكين المرأة يساهم إسهاماً كاملاً في الحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي، كما أنه يساهم في أمور عدة وهي[27]:

1- بناء اقتصادات قوية.
2- إقامة مجتمعات أكثر استقراراً وعدلاً.
3- تحقيق ما اتفق عليه المجتمع الدولي من أهداف معنية بالتنمية والاستدامة وحقوق الإنسان.
4- تحسين مستوى جودة حياة المرأة والرجل والأسرة والمجتمعات.

ولكي نتمكن من تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة لا بد من توافر أربعة مقومات أو عناصر أساسية وهي[28]:

1- التقدم والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الدخل والعائد من العمل.
2- الحصول على الفرص وفرص الحياة مثل تنمية المهارات أو فرص العمل.
3- الوصول إلى الأصول والخدمات والدعم الضروري للنهوض اقتصادياً.
4- المشاركة في صنع القرار في مختلف المجالات بما في ذلك القرارات والشؤون المالية للأسرة المعيشية.

ب- التمكين السياسي للمرأة:

التمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية والنقابات

---

[24]- Women's Economic Empowerment, Issues Paper, DAC Network On Gender Equality, April, 2011, p6.

[25]- رامي زعتري، قراءة في مؤشرات سورية في التقرير العالمي لفجوة الجندر، المرصد الوطني للتنافسية، كانون الثاني، 2013، ص10.

[26]- Women's Economic Empowerment in The West Bank, Palestine, Riyada Consulting and Training, October, 2010, p21.

[27]- Women's Empowerment Principles- Equality Means Business, Op, cit, p4.

[28]- Women's Economic Empowerment in M4P Projects, Swiss Agency For Development and Cooperation SDC, March, 2012, p2.

المهنية ومكاتبها الإدارية، أي إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي البرلمان، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله. أو بشكل آخر المقصود بالتمكين السياسي للمرأة هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسسات البرلمانية وإن كانت هي من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول، فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار إذ إن هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي دوراً مهماً في صنع القرارات أو تؤثر فيها .وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة ليقيس مشاركة المرأة في السياسية وذلك اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان[29].

إن التمكين يعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الرسمية، جنباً إلى جنب مع دعم برامج الديمقراطية والحكم الرشيد مع التركيز على تطوير المجتمع المدني. وهذا يشمل تعزيز دور المرأة في الحكومة والسياسة الحزبية الوطنية والمحلية، فضلاً عن دعم مشاركة المرأة في المنظمات غير الحكومية. غير أن النساء التي توجد في الحكومات، في مراكز صنع القرار، تميل إلى الوجود في وزارات العدل والشؤون الاجتماعية. وقلما توجد المرأة كرئيس تنفيذي. فالمرأة ذات تمثيل ضعيف في المستويات العليا، في حين توجد بأعداد كبيرة في المناصب والمستويات الدنيا كالإدارة العامة والنقابات والأحزاب[30].

هناك مجموعة من الآليات الممكنة لزيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية ومنها[31]:

1- إصلاح الأحزاب السياسية : مثل الكوتة النسائية (الحصة النسائية) وغيرها من الإجراءات الإيجابية.

2- التدريب لتطوير مهارات النساء ومراعاة الفوارق بين الجنسين.

3- العمل مع الفئات النسائية في الأحزاب السياسية.

4- تطوير المنظمات السياسية النسائية.

ت- التمكين الصحي للمرأة:

يرتبط مفهوم تمكين المرأة صحياً بالفروقات الهامة بين النساء والرجال في إمكانية وصولهم إلى التغذية الجيدة والرعاية الصحية الإنجابية والى ما يتعلق بسلامتهم والكرامة البشرية. أما أولويات العمل حسب إعلان فينا للاستثمار في صحة المرأة فشملت[32]:

1- الحد من وفيات الأمهات وزيادة سلامة المرأة.

2- تعزيز الصحة الإنجابية والجنسية.

3- إدخال سياسات صديقة للمرأة للتعويض عن الخدمات.

4- تشجيع أنماط الحياة الصحية.

5- الحد من العنف ضد المرأة.

6- تحسين وضع المرأة العاملة في نظام الرعاية الصحة.

---

[29]- صابر بلول، مرجع سبق ذكره، ص650.

[30]- Zoe Oxaal and Sally Baden, Gender and Empowerment: Definitions, Approaches and Implication For Policy, BRIDGE (Development- Gender), Report No 40, October, 1997, p14.

[31]- Ibid, p15.

[32]- هيام بشور وكوكب داية، دراسة في مفهوم ومعوقات تمكين المرأة صحياً، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2007، ص7.

ثامناً- واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية:

سنقوم بعرض واقع تمكين المرأة السورية من خلال الكشف عن مدى تمكينها في المجالات الآتية (المجال الاقتصادي، المجال السياسي، المجال الصحي):

1- التمكين الاقتصادي:

يمكن رصد التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مؤشرات عدة تتعلق بمدى مشاركتها بقوة العمل و مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و السيطرة على الموارد، سنعرض كل مؤشر من هذه المؤشرات على حدة:

أ- مشاركة المرأة في قوة العمل:

إن القوة الفاعلة الحقيقية في الاقتصاد هي قوة العمل، وبمقدار ما يتقلص حجم من هم خارج قوة العمل من القوة البشرية، وينخفض معدل البطالة، فإن ذلك يعكس وضعاً صحياً للاقتصاد. وقد وصلت نسبة قوة العمل في سورية عام 2004 إلى 45,7% تقريباً من القوة البشرية، وشكلت الإناث 15,7% من قوة العمل في عام 2004، بينما بلغت نسبة الإناث 14,7% من قوة العمل في عام 2009، وهذا يشير إلى انخفاض في نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل بين عامي 2004 و2009، علاوة على الفجوة الكبيرة بين الذكور الإناث في قوة العمل.

أما فيما يتعلق بمعدل النشاط الاقتصادي الخام، فيلاحظ، كما يبين الجدول رقم (1)، انخفاض هذا المعدل لدى الإناث، حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي الخام لدى الإناث 8,9% عام 2004 وانخفض هذا المعدل في عام 2009 إلى 8,2%. وهذا يدل على أن وجود المرأة في القوى العاملة لا يزال ضعيفاً جداً، ويصبح الأمر أكثر وضوحاً عندما نعرف أن الفجوة بين الإناث والذكور كبيرة، وهي تتجه نحو مزيد من الاتساع أيضاً.

الجدول رقم (1)[33]

معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح في عامي 2004-2009

العام	معدل النشاط الاقتصادي الخام		معدل النشاط الاقتصادي المنقح	
	ذكور %	إناث %	ذكور %	إناث %
2004	36,6	8,9	74,8	15,2
2009	45,1	8,2	71,7	13

أما نسبة قوّة العمل النسائية من مجموع القوة البشرية (15سنة فأكثر) أو ما يسمى معدل النشاط الاقتصادي المنقح فقد شهد انخفاض عند الإناث والذكور، كما يوضح الجدول رقم (1)، حيث بلغ هذا المعدل بالنسبة للإناث 15,2% في عام 2004 وانخفض هذا المعدل ليصل إلى 13% عام 2009.

[33]- التعداد العام للسكان والمساكن 2004، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2005. ومسح قوة العمل 2009، المجموعة الإحصائية 2010، المكتب المركزي للإحصاء دمشق، 2010.

ب- مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حسب المهنة وقطاع التوظيف:

إن التركيبة المهنية لقوة العمل حسب الجنس، تعكس أنواع الأعمال والمهن التي تتركز فيها النساء، وبما أن تطور المجتمعات يقاس بنسبة العاملين في المهن العلمية والفنية فيها، فهذا يعني أن انخفاض نسبة النساء العاملات بالزراعة (واللاتي ترتفع نسبة الأمية بينهن) بشكل كبير جدًا لصالح المشتغلات في المجالات العلمية والفنية[34].

هناك تغيير جوهري على مستوى الجمهورية العربية السورية في هيكل القوى العاملة النسوية فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية بين عامي 2004- 2009، ويوضح الجدول رقم (2)، انخفاض نسبة العاملات في قطاعات الزراعة والخدمات مقابل ارتفاع نسبة العاملات في قطاعات الصناعة والتمويل والنقل وذلك في القطاع العام، كما وانخفضت نسبة العاملات في قطاعات الزراعة والإنشاءات مقابل ارتفاع نسبة العاملات في قطاعات الفنادق والتمويل والخدمات وذلك في القطاع الخاص.

ويعد القطاع العام من أهم القطاعات في تقديم الوظائف والعمل للنساء، فهو يوظف النساء أكثر من الرجال مقارنة بالقطاع الخاص، غير أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في القطاع العام، كما يبين الجدول رقم (2)، تتركز في قطاع الخدمات في حين أن معظم النساء العاملات في القطاع الخاص يعملن في قطاع الزراعة، إن ملاحظة تطور مشاركة قوة العمل النسوية حسب الأنشطة الاقتصادية تشير إلى أمر خطير أنه تم إعادة توزيع قوة العمل النسوية ضمن القطاعات الاقتصادية بما يتناسب مع الدور التقليدي للمرأة، لا مع الدور الاقتصادي لها، حيث أعيدت هيكلة تلك القوة لتناسب أعمال الخدمات، والزراعة، لا لتناسب أعمال الإنتاج أبداً.

الجدول رقم (2)[35]

مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حسب المهنة وقطاع التوظيف في عامي 2004- 2009

النشاط الاقتصادي	القطاع العام				القطاع الخاص			
	2004		2009		2004		2009	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة	2,3	1,3	0,8	0,4	20,8	52,9	18,9	49,1
الصناعة	6,9	3,1	14,5	5,9	17,2	12,9	18,4	12,5
الإنشاءات	4,1	0,8	4,3	1	28,1	8,1	22,8	1,2
الفنادق	1,5	0,6	1,1	1,4	18,1	6,1	23,2	13,3
النقل	3,9	1,2	6,3	3	8	0,9	9	1
التمويل	1	1,2	0,9	2,1	2,2	2,8	2,5	4,3
الخدمات	80,4	91,9	71,7	85,9	5,5	16,2	5	18,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

[34]- محمد القش ورنا خليفاوي، مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2007، ص24.

[35]- التعداد العام للسكان والمساكن 2004، مرجع سبق ذكره. ومسح قوة العمل 2009، مرجع سبق ذكره.

ت- السّيطرة على الموارد الاقتصاديّة:

إنّ السّيطرة على الموارد الاقتصاديّة تعني مدى إمكانيّة نفاذ المرأة إلى الوصول للثّروات الاقتصاديّة المادّيّة (أجور، قروض، رؤوس أموال...إلخ)، والثروات العينية (أراضي، عقارات، منشآت...إلخ)، ومدى قدرتها على التحكّم بتلك الثروات لأطول فترة زمنيّة ممكنة ومدى تملّكها للأدوات والوسائل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي تؤمّن لها تلك النفاذية وذلك التحكّم[36].

سنعرض السيطرة على الموارد الاقتصادية من خلال المؤشرات الآتية (الحصول على القروض والتمويل والحيازة، والأجور):

1- القروض والتمويل والحيازة:

يعد الإقراض والتمويل للمشروعات كأحد المؤشرات على السيطرة على الموارد الاقتصادية، لا تتوفر في سورية أية إحصائيات عن توزع الإقراض والادخار حسب الجنس لا في بيانات المكتب المركزي للإحصاء ولا في بيانات المصارف المتخصصة العامة والخاصة[37].

أما فيما يتعلق بالحيازة بشكل عام وملكية الأرض بشكل خاص، فهي تبقى حكراً على الرجال فملكية المرأة للحيازة الزراعية شبه معدومة (5%)، وكذلك الأمر بالنسبة لملكية المنشآت الصناعية (4%)، ويعود ذلك جزئياً إلى وجود عوائق اجتماعية وثقافية وقانونية أمام وصول المرأة إلى الموارد وعدم الاقتراض لدى المرأة وخصوصاً تلك القروض التي تتطلب ضمانات عقارية[38].

2- الأجور:

تشير بيانات تعداد 2004 إلى أن 20% من قوة العمل النسوية في سورية تعمل دون أجر، إما لدى الأسرة أو لدى الآخرين مقابل 11,7% للرجال، وهذا معناه إن 20% من النساء العاملات محرومات من أي مورد اقتصادي مباشر وبالتالي فإن إمكانية وصولها إلى الموارد الاقتصادية والمالية معدومة. كما وتشير الإحصائيات إلى أن 48,4% من قوة العمل النسوية تقل رواتبهن عن 5 آلاف ليرة سورية، في حين أن نسبة اللواتي تزيد رواتبهن الشهرية عن 9 آلاف ليرة سورية لا تتجاوز 3,6%.

كما تشير الإحصائيات إلى أن معدل وسطي الأجور للإناث في مسح قوة العمل لعام 2009 أعلى من معدل وسطي الأجور للذكور حيث بلغ متوسط الأجر الشهري للإناث 11779 ليرة سورية، في حين بلغ هذا المتوسط عند الذكور 10967 ليرة سورية. فقد بلغت نسبة الإناث اللاتي يتقاضين أجراً شهرياً أقل من 5 آلاف ليرة سورية 10% مقابل 9,3% للذكور، بينما بلغت نسبة الإناث اللاتي تقاضين أجراً شهرياً أكثر من 9 آلاف ليرة سورية 67,2% مقابل 56,3% عند الذكور، ويعود ذلك إلى عدة عوامل ارتفاع الأجور بشكل عام، وارتفاع المستوى التعليمي لدى الإناث وحصولهن على درجات علمية عالية.

---

[36]- أيهم أسد وسوسن زكزك، المرأة والتهميش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، 2007، ص18.

[37]- حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2008، ص247.

[38]- المرجع السابق نفسه، ص246.

2- التمكين السياسي:

يمكن قياس التمكين السياسي للمرأة من خلال مؤشرات عدة وهي:

أ- المرأة في السّلطة التشريعيّة.

ب- المرأة في السلطة التنفيذيّة والنّقابات.

ت- المرأة في المناصب الإدارية والتّنظيمية.

أ- المرأة في السلطة التشريعية:

شهدت نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب السوري، الذي يمثل السلطة التشريعية، ارتفاعاً كبيراً اعتباراً من الدور التشريعي الأول لعام 1971 حيث لم تتجاوز وقتها نسبة مشاركة المرأة من عدد أعضاء مجلس الشعب 2%، وارتفعت هذه النسبة إلى 9,6% في الدور التشريعي الخامس 1990- 1994، واستمرت في الارتفاع إلى 12,4% في الدور التشريعي التاسع 2007-2011، أي ما يعادل 31 عضواً من بين 250 عضواً، وبالتالي ارتفع دليل التمثيل النيابي للمرأة السورية من 0,353 عام 1990 إلى 0,379 عام 2000 إلى 0,442 عام 2009[39].

ب- المرأة في السلطة التنفيذية والنقابات:

لقد تبوأت المرأة السورية أعلى المناصب في الدولة، حيث عُينت في منصب نائب رئيس الجمهورية في عام 2006، وبذلك تكون أول سيدة عربية تصل إلى هذا المنصب، كما وشغلت المرأة السورية منصب المستشارة الإعلامية والسّياسيّة في القصر الجمهوري. وقد جرت العادة أن يكون هناك وزيرتان أو ثلاث في الحكومات السورية، أي ما يشكل 7% من الوزراء، غير أنهن في معظم الأحيان يشغلن وزارات خدمية كالشؤون الاجتماعية والعمل، والثقافة، والتعليم العالي، والتربية، غير أنها لم تحظ بحقيبة وزارية من الحقائب الاستراتيجية والسيادية، كالداخلية أو الخارجية أو الاقتصاد أو المالية أو وزارة الدفاع. وشكلت المرأة ما نسبته 7% من إجمالي السفراء السوريين[40].

أما فيما يتعلق بالنقابات، فقد بلغت نسبة الإناث المنتسبات إلى الإتحاد العام النسائي نحو 10 آلاف منتسبة، والى الاتحادات الأخرى ألف منتسبة، في حين أن عضويتها في الاتحاد العام للجمعيات الحرفية لا تتجاوز 2,6%. بينما تظهر بعض المنظمات والنقابات الأخرى ارتفاعاً في نسبة مساهمة المرأة، فهي تصل في نقابة المهندسين الزراعيين إلى 25,6% وفي نقابة المهندسين إلى 20,1% وفي نقابة المعلمين إلى 53,9% وذلك في عام 2004. ويعود هذا الارتفاع في المساهمة في هذه النقابات إلى العضوية الإلزامية التي تفرض بسبب ممارسة المهنة[41].

ت- المرأة في المناصب الإداريّة والتنظيميّة.

تتصف نسبة مشاركة النساء من مجموع الذين يشغلون المناصب الإدارية والتنظيمية بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الطفيف، حيث بلغت نسبة الإناث من مجموع الذين يشغلون المناصب الإدارية والتنظيمية 18,2% وذلك في عام 2000، وانخفضت هذه النسبة إلى 17,8% عام 2004، ثم ارتفعت إلى 19% في عام 2006، ثمّ عادت إلى الانخفاض مجدداً إلى 17,8% عام 2007. وتعود هذه النسبة لتمثيل النساء في مختلف المناصب الإدارية والتنظيمية إلى الرؤية السياسية التي ترى بضرورة وأهمية تمثيل النساء في مختلف المناصب. أما فيما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في المجالس المحلية فيظهر أثر العوامل الاجتماعية المعوقة لتمكين المرأة من خلال حيث انخفاض هذه

---

[39]- التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، 2010، ص29.

[40]- حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، مرجع سبق ذكره، ص248.

[41]- المرجع السابق نفسه، ص248.

النسبة كلما اتجهنا نحو الريف. فنسبة النساء في مجالس المحافظات في الإدارة المحلية 8,7% وفي مجالس البلديات 4,5% بينما كانت منخفضة جداً في مجالس البلدات حيث كانت 2,1% وفي مجالس القرى 1,3%[42].

3- التمكين الصحّيّ:

يمكن تحليل التمكين الصحي للمرأة من خلال مؤشرات عدة وهي الأمومة الآمنة والتي يشمل (معدل وفيات الأمهات والأطفال الرضع ونسبة الولادات على أيدي المتخصصين ومعدل التغطية بالرعاية الصحية في أثناء الحمل)، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة:

أ- الأمومة الآمنة:

تعتبر الأمومة الآمنة على مستوى الترابط جزءاً لا يتجزأ من خدمات الصحة الإنجابية ووظائفها، إلا أنها تمثل في مستوى المخرجات ما يمكن وصفه بالمخرج النوعي للصحة الإنجابية بمفهومها الشامل، وتقوم الأمومة الآمنة على أربعة أعمدة أساسية تتركز في[43]:

1- تنظيم الأسرة وتوفير الخدمات التي تمكن من التخطيط لتوقيت حالات الحمل وعددها والمباعدة بينها.

2- الرعاية قبل الولادة للوقاية من المضاعفات قدر الإمكان، وضمان الكشف المبكر عن مضاعفات الحمل ومعالجتها.

3- الولادة النظيفة والمأمونة وتأمين رعاية ما بعد الوضع للأم والطفل.

4- الرعاية الولادية الشاملة لحالات الحمل ذات الخطورة العالية.

فقد انخفض معدل وفيات الأمهات من 107 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة حية في عام 1993 إلى 56 حالة وفاة في عام 2008، أما فيما يتعلق بنسبة الولادات بإشراف الأخصائيين الصحيين المتمرسين فتشير التقديرات إلى أنها بلغت 94,5% في عام 2008 في حين كانت هذه النسبة 76,8% في عام 1993، وتشير الإحصاءات أيضاً إلى تحسن ملحوظ في متوسط عدد النساء في سن الإنجاب (15- 49) سنة لكل طبيب توليد من 666 في عام 1993 إلى 966 في عام 2008[44]. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الولادات على أيدي المتخصصين، فإنّ "الدايات" البلديات لا يزلن يلعبن دوراً في سورية وما تزال الولادة في المنزل شائعة خاصة في الريف، لا سيما بين الأميات والملمات، فقد بلغت نسبة الولادات التي تتم على أيدي "دايات" بلغت حوالي 5,5%، وبلغت هذه النسبة 19,4% لدى الأميات، في حين انعدمت عند الجامعيات[45].

أما فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال الرضع، فقد انخفض هذا المعدل من 24 بالألف في عام 1990 إلى 18 بالألف في عام 2006، أما وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد تراجعت من 29 بالألف في عام 1999 إلى 22 بالألف في عام 2006[46].

---

[42]- المرجع السابق نفسه، ص248.

[43]- التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص36.

[44]- التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص37.

[45]- حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، مرجع سبق ذكره، ص223.

[46]- المرجع السابق نفسه، ص220.

وبالنسبة لمعدل التغطية بالرعاية الصحية في أثناء الحمل تشير النسب إلى تطور رعاية الحمل في سورية خلال الفترة 1993–2006 حيث ارتفعت نسبة رعاية الحامل من 50,3% في عام 1993 إلى 84% في عام 2006 أي بمعدل زيادة 65% خلال 12 سنة[47].

ب- استخدام وسائل تنظيم الأسرة:

تشير تقديرات المكتب المركزي للإحصاء إلى ارتفاع نسبة السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة من 39,9% في عام 1993 لتصل إلى 63,8% في عام 2008، وتشير التقديرات أيضاً إلى ازدياد الوعي لدى السيدات باستخدام هذه الوسائل، حيث ارتفعت نسبة السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة من بين المستخدمات حالياً من 25,7% في عام 1993 إلى 42,6% في عام 2006[48]. كما وتشير النسب والأرقام إلى تغيرات في معدلات الخصب السكاني في سورية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1993- 2004 حيث انخفض معدل الخصوبة الكلية للمرأة السورية من 4,2 مولود لكل امرأة في عام 1993 إلى 3,8 مولود في عام 2001 وصولاً إلى 3,6 مولود عام 2004[49].

الاستنتاجات والتوصيات:

توصل البحث الحالي إلى العديد من النتائج التي تبين واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، وهذه النتائج هي:

1- إن توزع النساء في قوة العمل يشير إلى انخراط المرأة في الأعمال المرتبطة بدورها التقليدي، حيث تتركز مشاركتها في أعمال الزراعة والخدمات، وهذا يكرس النظرة التقليدية للمرأة بدلاً من إتاحة الفرصة لها للمشاركة في المجالات الأخرى كالتمويل والصناعة.

2- على الرغم من أن نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل منخفضة 15,7% في عام 2004 إلا أنها استمرت في الانخفاض لتصل في عام 2009 إلى 14,7%. وهذا يشير إلى مقدار الفاقد من قوة العمل بشكل عام وقوة العمل النسوية بشكل خاص، علاوة على الفجوة الكبيرة بين النساء والرجال في قوة العمل.

3- إن الحيازة والملكية بشكل عام منخفضة جداً لدى المرأة السورية، وبخاصة في الأرياف، والتي تكون فيها معدومة، حيث إن ملكية الأرض تعود إلى الأزواج ومن بعدهم إلى الأبناء الذكور. أما فيما يتعلق بالقروض فهي تتطلب من المرأة ضمانات ملكية وعقارية غير قادرة على حيازتها وتوفيرها.

4- شهد معدل وسطي الأجور للإناث ارتفاعاً واضحاً، وقد أصبح أعلى من معدل وسطي الأجور للذكور، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يتقاضين رواتب أعلى. وكل ذلك يعود إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وارتفاع معدلات الأجور عموماً.

5- وصلت المرأة السورية إلى أعلى المناصب في الدولة وكانت سباقة على غيرها من النساء العربيات بوصولها إلى منصب نائب الرئيس. غير أن وجود المرأة في الحكومة السورية يقتصر على نسبة منخفضة 7% من الوزراء وبالإضافة إلى ذلك فهي تتسلم وزارات خدمية محددة سلفاً كالتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية.

---

[47]- التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره، ص41.

[48]- المرجع السابق نفسه، ص39.

[49]- التعداد العام للسكان والمساكن 2004، مرجع سبق ذكره.

6- انخفاض نسبة مساهمة المرأة السورية وخاصة المرأة الريفية في المجالس المحلية، وهذا يعود إلى العوامل الاجتماعية التي تعوق تمكين المرأة من المشاركة في المجالس المحلية.

7- شهد المستوى الصحي للمرأة السورية تطوراً كبيراً ورعاية أوسع، فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات ونسبة وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة، وارتفعت نسبة الإناث اللاتي ولدن تحت إشراف متخصصين إلى 94,5% في عام 2008.

8- على الرغم من تضاؤل دور "الدايات" بشكل عام وخاصة في المدن، وذلك لأسباب عدة منها الوعي بأهمية الولادة في المستشفى وسهولة الوصول إلى الخدمات الصحية، إلا أن الولادة في المنزل، بغض النظر عمن سيقوم بعملية التوليد، تبقى خياراً وحيداً أمام النساء في مناطق سورية عدة وخاصة المناطق النائية والريفية التي لا يتوافر فيها مركز صحي أو تتصف بتدني جودة الخدمات الصحية وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية.

9- ارتفاع نسبة السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة من 39,9% في عام 1993 لتصل إلى 63,8% في عام 2008.

بعد عرض نتائج البحث لا بد من تقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تساهم في تعزيز وزيادة تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية في المجالات كافة ، ومن أهم هذه التوصيات:

1- العمل على اتخاذ إجراءات من شأنها أن تتيح للمرأة الخروج من دورها التقليدي فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، لتتمكن من دخول مجالات العمل كافة ، وبالتالي دمجها بسوق العمل.

2- وضع قوانين وتشريعات من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة قدرة المرأة في الحصول على الملكية والحيازة بأشكالها كافّة (الزّراعية، والصّناعية....إلخ)، بحيث تخفّف هذه التشريعات والقوانين من شروط الملكيّة والحيازة وضماناتها.

3- زيادة نسبة الوزراء من النّساء في مجلس الوزراء، وعدم اقتصار مشاركة النّساء على الوزارات الخدميّة وإتاحة الفرصة لهنّ لشغل بعض الوزارات السياديّة كوزارة الخارجيّة على سبيل المثال.

4- نشر الوعي بأهميّة تنظيم الأسرة كوسيلة من وسائل التمكين الصحّي للمرأة، من خلال وسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات، والعمل على توفير الخدمات الصحيّة والإنجابيّة للنّساء بأسعار معقولة ومنخفضة.

المراجع:

I. الكتب والمجلات العربية:

1- أمل الخاروف، دور وزارة التربية والتعليم في تمكين المرأة، كتاب الأبحاث والدراسات المقدمة للمؤتمر الدولي للمرأة حول العلوم والتنمية، عدن، فبراير، 2006.

2- إيمان الحسين، السمات والمهارات التي تتميز بها المرأة القيادية الأردنية والمعوقات التي تواجهها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+ الرابع، 2011.

3- أيهم أسد وسوسن زكزك، المرأة والتهميش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، دمشق، 2007.

4- بسام العمري وعبد الحميد حسن، تمكين المرأة العمانية في إدارة الأسرة، ورقة بحثية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، مايو، 2009.

5- رامي زعتري، قراءة في مؤشرات سورية في التقرير العالمي لفجوة الجندر، المرصد الوطني للتنافسية، كانون الثاني، 2013.

6- سميرة صبح، دور المرأة في الزراعة وقضايا تمايز الجنسين في سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، نيسان، 2003.

7- صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

8- محمد القش ورنا خليفاوي، مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2007.

9- هيام بشور وكوكب داية، دراسة في مفهوم تمكين المرأة صحياً ومعوقاته ، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2007.

II. التقارير:

10- التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، أيلول، 2005.

11- التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، 2010.

12- التعداد العام للسكان والمساكن 2004، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2005.

13- حالة سكان سورية (التقرير الوطني الأول 2008)، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2008.

14- دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012.

15- مسح قوة العمل 2009، المجموعة الإحصائية 2010، المكتب المركزي للإحصاء دمشق، 2010.

16- مشروع دعم الاستراتيجية الوطنية للشباب في سورية "التمكين الاقتصادي للشباب في سورية"، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق 2010.

17- نحو التمكين السياسي للمرأة السورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، 2006.

III. رسائل جامعية:

18- رائدة أيوب، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها في النساء في الريف السوري، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كلمنس، قسم العلوم الاجتماعية، 2010.

19- عائشة بنت عبد الله الفارسية، واقع التمكين الوظيفي للمرأة العمانية في وزارة التربية والتعليم، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2008.

20- يوسف بن نيرة، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010.

IV. Books:

21- Annika Tornqvist and Catharina Schmitz, Women's Economic Empowerment; Scope For Sida's Engagement, Sida Working Paper, December, 2009.

22- Elisia Losindilo and Others, Some Factors That Hinder Women Participation in Social, Political and Economic Activities in Tanzania, Social Sciences Journal, Volume 2010, March, 2010.

23- Mann Hur, Empowerment In Terms Of Theoretical Perspectives, Journal Of Community Psychology, Vol 34, No.5, 2006.

24- Naila Kabeer, Resources, Agency, Achievements; Reflections on Measurement Of Women's Empowerment, Development and change, Vol 30, July, 1999.

25- Poverty Reduction and Pro-Poor Growth: The Role Of Empowerment, OECD, 2012.

26- Ruth Alsop And Nina Heinsohn, Measuring Empowerment In Practice; Structuring Analysis and Framing Indicators, World Bank Policy Research, Working Paper, 2005.

27- Wendell Seaborne, An Examination of The Relationship Between Leadership Style and Empowerment, PhD Dissertation, Regent University, Michigan, USA, 2003.

28- Women's Control Over Economic Resources and Access to Financial Resources, Arab and Development Series, Number 36, United Nation, New York, 2009.

29- Women's Empowerment Principles- Equality Means Business, United Nation: Global Compact, 2011.

30- Women's Economic Empowerment, Issues Paper, DAC Network On Gender Equality, April, 2011.

31- Women's Economic Empowerment in The West Bank, Palestine, Riyada Consulting and Training, October, 2010.

32- Women's Economic Empowerment in M4P Projects, Swiss Agency For Development and Cooperation SDC, March, 2012.

33- Zoe Oxaal and Sally Baden, Gender and Empowerment: Definitions, Approaches and Implication For Policy, BRIDGE (Development- Gender), Report No 40, October, 1997.